جولة أمير قطر الخليجية.. الدوافع والنتائج

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لاشك في أن جولة أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني» الخليجية في الفترة من ٢٨-٢٠١٣/١٠/٣٠، والتي شملت بالترتيب كلاً من الكويت والبحرين وعمان والإمارات، هي جولة مهمة، وتلك الأهمية ترجع في واقع الأمر إلى أنها تعتبر أول جولة عربية خليجية يقوم بها الأمير القطري (وثاني جولة خارجية إثر جولة خارجية شملت تركيا وفرنسا والولايات المتحدة) بعد أن تولى زمام المسؤولية في يونيو الماضي.

وليس بخاف أن بعض المحللين راهنوا بعد خطوة انتقال السلطة من الشيخ «حمد بن خليفة آل ثان» إلى ولي عهده الشيخ «تميم» ستؤدي إلى حدوث تغير جذري في سياسة قطر الخارجية، وخصوصًا مع استبعاد رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ «حمد بن جاسم».. ولقد توقع هؤلاء أن يعطي وجود الشيخ «تميم» كحاكم لدولة قطر مجلس التعاون الخليجي رؤى وأفكارًا جديدة تتكامل مع الخبرة التي يمتلكها باقي حكام دول الخليج.. كما أن قرار نقل السلطة بقطر لن يؤثر على باقي دول الخليج.. فضلاً عن أن قطر في ظل العهد الجديد ستكون أكثر اقترابًا من دول المجلس في الكثير من القضايا المصيرية التي تهم دول المنطقة.

ولقد جاءت رؤية الشيخ «تميم» في العموم لتؤكد ما سبق حين أكد في خطابه الأول وجوب السعي للحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الحكومات والدول، ووصف علاقات قطر الدولية بأنها تنطلق من مصلحتها أولاً ومن كونها جزءًا من الأمتين العربية الإسلامية.. كما شددت تلك الرؤية على عمق علاقات الإخوة والتعاون التي تربط قطر بشقيقاتها من الدول العربية وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي.

ومما عضد فكرة اتجاه العلاقات القطرية – الخليجية نحو مزيد من التعزيز أن الشيخ «تميم» نفسه يرتبط بعلاقات قوية مع قادة دول الخليج، وهو ما لم يكن يحمله الشيخ «حمد بن جاسم» وزير الخارجية السابق، والذي يصفه البعض بأنه كان يزرع بعض التنافر من تواجده على رأس الدبلوماسية القطرية نظرًا لمواقفه الشخصية من بعض المسؤولين في الخليج.

وما سبق، وإن عكس حقيقة ما، فإنما يعكس ما تتسم به العلاقات الثنائية بين دول الخليج العربية من خصوصية وتميز، وهي الخصوصية التي يتم التعبير عنها بصورة جامعة في إطار مجلس التعاون الخليجي الذي أصبح يُنظر إليه على أنه إحدى المنظومات المؤثرة في السياسة الدولية، وهي علاقة ترتكز إلى قواعد تاريخية ودينية وثقافية واجتماعية وعادات وتقاليد مشتركة.

وعلى ذلك تحظى اللقاءات الثنائية بين قادة دول مجلس التعاون باهتمام كبير؛ شأنها شأن اللقاءات الجماعية على مستوى القمم، وذلك لما لها من أهمية كبرى في إعلاء شأن العلاقات ودفع مسيرة المجلس إلى الأمام.. وترسيخ أركان البيت الخليجي.. فضلاً عن تعزيز المواطنة الخليجية.

والثابت أنه منذ تولى الشيخ «تميم» مسؤولية الحكم، كان هناك حرص من القادة الخليجيين على التواصل، بدليل الزيارة التي قام بها جلالة الملك «حمد» عاهل البحرين للدوحة في ٢٠١٣/٦/٢٦، والتي سبقها بتقديم التهنئة للأمير الجديد، والتي أكد خلالها أن العلاقة بين البحرين وقطر تقوم على المودة والمحبة، والتزام البحرين بتعزيز العلاقة الطيبة بين البلدين.. كما أكد أن الدولتين تمكنتا من تجاوز الكثير من العوائق التي ساهمت في تحقيق التكامل والترابط بينهما في شتى المجالات، وكذلك زار الدوحة أيضًا الأمير «مقرن بن عبدالعزيز» النائب الثاني لرئيس الوزراء السعودي.

أمير قطر الجديد استبق جولته الخليجية بزيارة السعودية تأكيدًا على دورها ومكانتها خليجيًا وإقليميًا

كذلك فإن حرص الشيخ «تميم» على التواصل مع إخوانه قادة دول مجلس التعاون الخليجي يدل على حرصه على أن تكون أول زيارة يقوم بها للخارج بعد توليه المسؤولية للشقيقة الخليجية الكبرى المملكة العربية السعودية في ٢٠١٣/٨/٢، تلك الزيارة التي بحث خلالها مع الملك «عبدالله بن عبدالعزيز» العلاقات الثنائية، ومستقبل العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران (في ضوء تولي القيادة الإيرانية الجديدة زمام الحكم في إيران).. كما ناقش تطورات الأوضاع في المنطقة ولاسيما الأزمة السياسية في مصر والأزمة السورية.

ولقد اكتسبت تلك الزيارة أهمية خاصة؛ لأنها جاءت في ظروف إقليمية ودولية كانت تستلزم التشاور والتنسيق والتعاون لخدمة المصالح المشتركة للبلدين.. كما أن المنطقة والعالم يواجهان تحديات كثيرة حتمت على البلدين ضرورة العمل المشترك في مختلف المجالات.

ومع هذه الزيارة تحولت العلاقات القطرية . السعودية لتصبح نموذجًا يحتذى به في المنطقة؛ وتجسد التميز في العلاقات بينهما في إنشاء مجلس التنسيق العربي القطري . السعودي، كما تأكد الحرص على تعزيز التعاون بين البلدين حين وقع الشيخ «تميم» في ٢٠١٣/٨/٢٨ مع السعودية على مجموعة من الاتفاقات الحدودية المتعلقة بتنظيم سلطات الحدود بين البلدين، كما أقرت اتفاقيات أخرى متعلقة بتعزيز التعاون الثنائي في مكافحة الجرائم.

وإذا كان الشيخ «تميم» قد بادر بزيارة السعودية اعترافًا بدورها ومكانتها العربية والخليجية، فإن تأكيد أولوية توجهه الخليجي تطلب أن يتبع تلك الزيارة بجولة خليجية يزور خلالها دول الخليج الأربع الأخرى.. فضلاً عن أن ثمة دوافع أخرى حتمتها تتمثل في:

١- توقيت الجولة يؤكد المساعي القطرية لتعزيز التعاون بين الدوحة وباقي العواصم الخليجية لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها المنطقة ككل.

٢. الجهود الحثيثة التي تبذلها قطر على المستوى الخارجي من ناحية، ودول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى، بهدف تعزيز مسيرة المجلس وتطوير أداء مؤسساته المختلفة بما يخدم طموحات المواطن الخليجي وأهداف التنمية في دوله.

٣. الظروف التي تمر بها المنطقة العربية، والتي تتعرض لتوترات سياسية واقتصادية كثيرة، والتي ستكون بالتأكيد محور اهتمام قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال قمتهم المرتقبة في شهر ديسمبر ٢٠١٣ بالكويت.

٤. لقاءات الشيخ «تميم» مع قادة دول المجلس، وكما سبقت الإشارة بمثابة فرصة متميزة، لإيضاح الجهود التي تبذلها قطر على المستوى الخليجي لتحسين وتطوير مؤسساتها المختلفة بكافة المجالات، استكمالا لمسيرة النهضة الشاملة التي تعيشها البلاد.

٥- تلك الزيارة بحسب مصادر كانت فرصة لتجاوز الخلاف بين قطر وبعض دول المجلس بشأن بعض الملفات الإقليمية ولاسيما تطورات الربيع العربي وبالتحديد ما يجري في مصر؛ إذ لا يخفى أن موقف قطر الداعم للإخوان المسلمين لا يروق لبعض دول الخليج، كما أن الحكومة المصرية المؤقتة تشكو نفس الأمر، ولا يخفى أن هناك من يتحدث عن محاولات خليجية للمصالحة بين قطر ومصر، بيد أنه لم تتبلور مبادرة بهذا الشأن حتى بعد الجولة.

وإذا تركنا الدوافع وراء الجولة وانتقلنا إلى النتائج التي تمخضت عنها وفقًا للمحطات المختلفة التي شملتها سنجد أنه:

بالنسبة للكويت أول محطة في الجولة، فقد تناولت المباحثات التي أجراها الشيخ «تميم» مع نظيره الكويتي الشيخ «صباح الأحمد الجابر» تقوية أواصر العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها وتنميتها في المجالات كافة، كما تعرضت لأهم القضايا ذات الاهتمام المشترك والمستجدات الإقليمية والدولية.

وليس أدل على عمق العلاقات الكويتية – القطرية التي عكستها الزيارة من لفتة تكريم الشيخ «صباح الأحمد» للشيخ «تميم بن حمد» وذلك بتقليده قلادة «مبارك الكبير» أرفع وسام كويتي توطيدًا للعلاقات الأخوية بين البلدين.

ولقد جاءت تلك الزيارة لتضيف بعدًا جديدًا في طبيعة العلاقات بين قطر والكويت، والتي تبلورت على مدى مئات السنين لتصل إلى قمة نضوجها عقب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، فقد ارتبطت قطر والكويت بعلاقات وثيقة في مختلف المجالات، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي، فعلى الجانب السياسي تم الإعلان في ديسمبر ١٩٩٥ قرار السماح للمواطنين الكويتيين والقطريين بحرية التنقل والسفر من وإلى البلدين في جميع المنافذ البحرية والجوية والبرية بموجب البطاقة المدنية. وعلى الجانب الاقتصادي: ترتبط البلدان بعدة اتفاقيات اقتصادية أبرزها (اتفاقية التعاون الاقتصادي خلال عام ١٩٨٢)، إلى جانب اتفاقية (ربط شبكتي الصرف الآلي بين البنوك الكويتية والقطرية عام ١٩٩٧) كما شهدت حركة التجارة بين الكويت وقطر تقدمًا ملحوظًا خلال السنوات الماضية؛ إذ ارتفعت قيمة الصادرات بين البلدين في الفترة بين العامين (٢٠٠٥ . ٢٠٠٩) من (١،٦) مليون دينار إلى (٤،١٤) ملايين، وزادت نسبة الواردات من (٢،٣) مليون دينار إلى (١،٥) مليون.

أما بالنسبة للمحطة الثانية وهي زيارته لمملكة البحرين.. فقد أبدى البلدان رغبتهما في تحقيق المزيد من التعاون والدعم بينهما وبين باقي دول مجلس التعاون، وذلك لمواجهة الأخطار التي تهدد استقرار منطقة الخليج، كما بحثا ملف تصدير الغاز القطري للبحرين، وكذا تنفيذ مشروع «جسر المحبة» بين البلدين.. ذلك المشروع الذي وصف البعض إحياءه بأنه أولى ثمار جولة الشيخ «تميم»، ولقد عقد اجتماع يوم ١٠/٣٠ في العاصمة القطرية الدوحة، لبحث تنفيذ المشروع والذي توقف العمل فيه لأسباب غير معروفة، رغم طرح فكرته منذ ١٤ عامًا، والمفترض أن يبلغ طوله ٤٠ كيلو مترًا، وبكلفة تبلغ ٤ مليارات دولار، حيث يترقبه مواطنو البلدين ليكون أول منفذ بري مباشر بينهما على غرار جسر الملك «فهد» الذي يربط بين السعودية والبحرين.

ولقد وصف محللون زيارة أمير قطر للبحرين بأنها تعد من أهم خطوات تحقيق التكامل بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على خلفية مبادرة الملك «عبدالله بن عبدالعزيز» بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.

أما زيارة عمان، والتي وصلها الشيخ «تميم» في ٢٠١٣/١٠/٢٩ فقد تناولت هي الأخرى آفاق التعاون الثنائي بين البلدين وسبل تطويرها في مختلف المجالات، وتطورات الأوضاع في المنطقة والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.. ولقد أكد الشيخ «تميم» على أن زيارته للسلطنة تأتي تعبيرًا عما يجمع البلدين والشعبين من عمق الروابط الأخوية الحميمة، فضلاً عن الحرص على التشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

المصالحة بين قطر و مصر - بحسب مصادر- كانت على أجندة مباحثات الشيخ «تميم» مع القادة الخليجيين

ووصف محللون لقاء الشيخ «تميم» والسلطان «قابوس بن سعيد» بأنه بالتأكيد يعزز العلاقات القوية التي تربط بين دولة قطر وسلطنة عمان بمختلف المجالات، والتي تترسخ يومًا بعد آخر، علاوة على آفاق التعاون المستقبلي الجديدة بين البلدين اللذين يتطلعان إلى مزيد من التكامل في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي.. تلك المنظومة التي ستتدعم مسيرتها بلا شك كون أي تكامل في الأدوار والسياسات والرؤى بين الدولتين سيصب في صالح هذه المنظومة الخليجية.

وبالنسبة لزيارة الشيخ «تميم» للإمارات في ٢٠١٣/١٠/٣٠ والتي كانت المحطة الأخيرة في الجولة فقد اكتسبت أهمية خاصة في ظل الظروف والمستجدات الإقليمية والدولية الحالية؛ إذ كانت فرصة لتبادل الآراء وتنسيق المواقف حول مختلف القضايا التي تهم البلدين، ومن إيجابيات الزيارة أنها جاءت لتؤكد على ما شهدته وتشهده العلاقات بين البلدين من تطورات إيجابية ونمو مطرد على جميع المستويات، سواء على صعيد ترسيخ عرى العلاقات الثنائية، أو على صعيد دعم مسيرة مجلس التعاون، وكذلك تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينهما في إطار العمل الخليجي المشترك.. وليس بخاف أن الإمارات تولي علاقاتها مع قطر أهمية قصوى وتحرص على الارتقاء بها إلى آفاق أرحب وأوسع بما يعود بالمصلحة والمنفعة المشتركة على البلدين.

إذن وفق الاستعراض السابق لنتائج جولة الشيخ «تميم» الخليجية يمكن أن نخلص إلى أن تلك الجولة كانت ضرورية للتأكيد على أولوية التوجه الخليجي لأمير قطر الجديد، وحرصه على خلق حالة من التوافق بينه وبين أشقائه قادة دول مجلس التعاون الخليجي أولا: حول قضايا التعاون الخليجي سواء على المستوى الثنائي في كل المجالات أو التعاون في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي. وثانيًا: حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وهي القضايا التي تشمل الأزمة السورية والقضية الفلسطينية والعلاقات مع إيران وأيضا التطورات في دول الربيع العربي (وتحديدًا في مصر).

وليس من قبيل المبالغة القول إن هناك من يعول على أن تكون سياسة قطر تجاه بعض دول مجلس التعاون في ظل أميرها الشيخ «تميم بن حمد» أكثر بعدًا عن الفكر الأحادي وأكثر ترسيخًا للفكر التعاوني.. إذ يرون أن ذلك سيغير من ديناميكية مجلس التعاون الخليجي في الوقت الذي يحتاج فيه الخليجيون إلى تقدم في العلاقات بين دول المجلس، ويأملون في أن تتخذ خطوات جادة من أجل نقل هذه الكتلة السياسية إلى صيغة أكثر تكاملاً بالوصول إلى مرحلة الوحدة الخليجية.

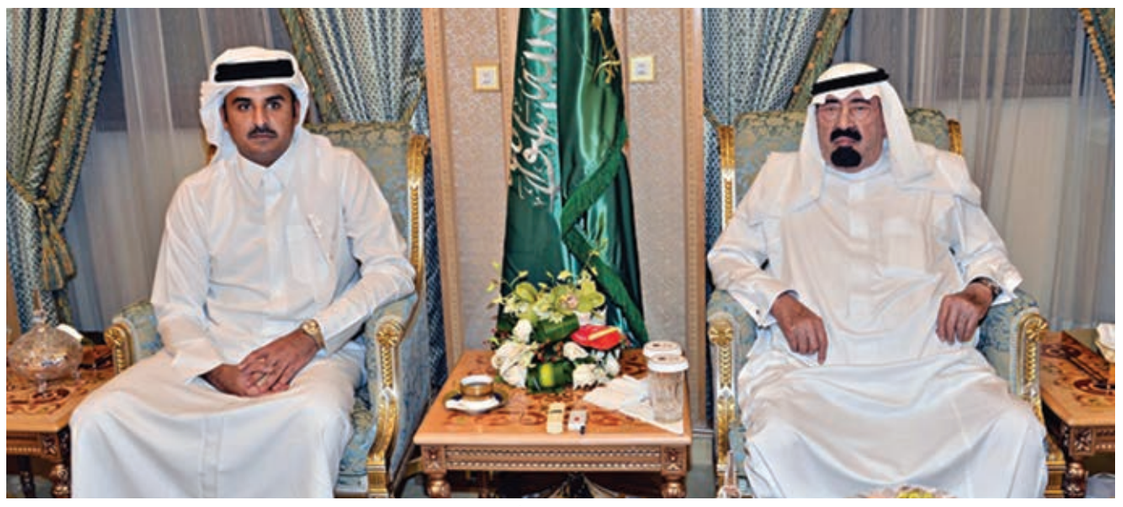

○ خادم الحرمين الشريفين خلال استقباله سمو أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

إحياء مشروع «جسر المحبة» بين قطر والبحرين كان أحد ثمار جولة أمير قطر الخليجية

آفاق المعرفة في عصر العولمة وثورة الاتصالات

القاهرة – وكالة الصحافة العربية من: مجدي عيد

يرصد مؤلف «آفاق المعرفة في عصر العولمة» انعكاسات الثورة الاتصالية الكبرى التي يشهدها العالم حاليا، وسيرورتها باتجاه اكتساب المعرفة وإنتاجها، باعتبار إسهامها في تشكيل الملامح الأساسية للعصر الحالي «عصر العولمة». والكتاب يتكون من أربعة أقسام رئيسية: المجتمع العربي – تحديد المشروع النهضوي العربي – عصر التناقضات الكبير – أحياء فكرة النهضة العربية.

ويوضح المؤلف د. السيد ياسين بوصفه أستاذاً لعلم الاجتماع

يقول المؤلف: إن «العولمة» أصبحت تهيمن على المناخ السياسي والاقتصادي والثقافي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، وإن تحليل التراث الفكري المعاصر يكشف عن خلافات تدور بين العلماء والباحثين والمفكرين في مختلف البلاد حول تعريف مصطلح العولمة وتحديد طبيعته وتقييم آثاره الايجابية والسلبية، بل والتنبؤ بمستقبلها... ولو أننا أردنا أن نسوق تعريفا إجرائيا للعولمة، لما اختلفنا كثيراً عن التعريف المتداول السابق ذكره، أما في حال البحث عن تعريف شامل للعولمة فإن هناك ثلاث عمليات تكشف عن جوهر المصطلح، الأولى منها متعلقة بنشر وإتاحة المعلومات لكل الناس، أما ثانيتها فمتعلقة بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هي قياس معدلات التشابه بين الجماعات والمعلومات التي تتحول إلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها وسلبية للآخر.

وبحسب الكتاب فإن بعض الباحثين اتجهوا إلى تحديد المواد والنشاطات التي تنشد «الحلول» مستفيدة من العولمة، وقد قسموها إلى فئات ست بضائع –خدمات – وأفراد – وأفكار – ومعلومات – ونقود – ومؤسسات – وأشكال من السلوك والتطبيقات.

ويمكن القول إن شكل كل فئة من هذه الفئات تثير مشكلات متعددة، فلو أننا نظرنا مثلاً إلى الأفكار والمعلومات، يمكننا القول إن العالم الثالث يعاني فقراً فكرياً متكاملاً، ما يجعل من قدرته على المنافسة الفكرية مع العالم المتقدم محدودة، وفيما يتعلق بالمعلومات، فإن دول العالم الثالث نصيبها من المعلومات محدودة جداً ما يجعلها عالة على الدول المتقدمة، بكل ما في ذلك من سلبيات.

ملامح عصر

ويتوصل المؤلف في كتابه إلى أن ثورة الاتصالات الكبرى ساعدت على رسم ملامح «عصر العولمة» وتشكيل سماته، وفي مقدمته هذه الثورة الاتصالية، تقف شبكة المعلومات الدولية «إنترنت» التي غيرت جوهريا في طرق اكتساب المعرفة وإنتاجها على السواء، ما جعل مجتمع المعلومات العالمي الذي جاء بعد المجتمع الصناعي، يقوم بتوفير المعلومات في كل مجالات الحياة لكل مواطني العالم بلا استثناء بفضل شبكة الإنترنت، بل ولا يكتفي بتقديم المعلومات فقط، وإنما يقدم المعرفة العلمية والفكرية أيضاً.

وترك هذا التطور الحضاري الهائل آثاره على المعرفة العربية اكتساباً وإنتاجاً، وهو المبحث الذي يقدم من خلاله الكتاب الأصول الفكرية المتعددة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة التي أتاحها التطور الكبير في النظرية المعرفية الحديثة.

ولارتباط العولمة بالحرية والديمقراطية فإنها تكشف عوائق الديمقراطية العربية، والتحول الديمقراطي التي تطرح عددا من التساؤلات: هل ما يجري من إصلاحات سياسية في بعض البلاد العربية، يعد سعياً للانتقال السياسي أن العولمة هي «التدفق الحر للمعلومات والأفكار والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بغير حدود ولا قيود».

كما يقدم المؤلف تعريفاً إجرائياً للمصطلح، يستهدف رصد الأطراف الفكرية المتعددة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة التي أتاحتها التطورات الكبرى في نظرية المعرفة الحديثة، وتطبيق هذا التعريف من خلال رؤية تحليلية نقدية للمجتمع العربي المعاصر، وتضمنت أقسام الكتاب الأربعة دراسة المجتمع العربي من منطقات حداثية، تسعى لتجديد المشروع النهضوي العربي في عصر التناقضات الكبري وإعادة إحياء فكرة «النهضة العربية».

○ تحديات كبيرة تفرضها ثورة المعلومات على العقل العربي.

من الشمولية والسلطوية، إلى الليبرالية أم أن الأمر لا يتعدى إصلاحات شكلية..؟ كيف يمكن الحكم على عمق هذه الإصلاحات في غيبة قواعد متفق عليها يمكن من خلالها التقييم..؟

وعلى الرغم من أهمية الاتفاق على نموذج ديمقراطي محدد الملامح والسمات، لقياس الإصلاحات الجارية بناء على قواعد ومعايير واضحة، فإن المشكلة الكبرى تكمن في التفاوت الشديد في طبيعة النظم السياسية العربية، بحيث يصعب التعميم والقياس عليه، قبل التعمق في الطابع الخاص لكل نظام، وهو نتاج التاريخ الاجتماعي والسياسي لكل قطر عربي على حدة.

وبشأن الحالة المصرية، فإن كتاب «مؤسسة كارينجي» يتجاهل حقيقة أن حركة الإخوان المصرية تسعى استراتيجيا إلى تأسيس دولة دينية على أنقاض الدولة العلمانية، حسبما يتجلى بوضوح في مشروع الحزب السياسي الذي طرحوه على المثقفين والرأي العام في مصر.

ويدعو المؤلف إلى تأمل كل حالة على حدة للوصول إلى توصيفات عامة تتعلق بالوضع الديمقراطي العربي، وربط ظاهرة تضاؤل دور الأحزاب السياسية بشكل عام في مراحل ما بعد الديمقراطية، بالانتقال من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة، وهو أمر ذو أهمية بالغة لأنه يتجاوز التفسيرات السطحية التي سبق أن أصبحت فهماً للتحولات السياسية الكبرى في العالم.

ويرى الكاتب أن هناك «أوهاما» عن حرية التعبير وحقيقة التعصب الديني يجمع عليها مؤرخو الفكر العربي باعتبارها ظاهرة محورية، وأن التعامل معها بشفافية كان أساسا لتقدم المجتمعات الصناعية الغربية.

ويقول الكتاب إن هناك خلطا شائعا في الخطاب العربي المعاصر بين الحداثة والتحديث، فالتحديث عملية اجتماعية من شأنها نقل المجتمع التقليدي كالمجتمع الزراعي إلى مجتمع حديث كالمجتمع الصناعي، أما الحداثة فهي مشروع حضاري متكامل متعدد الأبعاد، وأن الحداثة نفسها «حداثات» وليست حداثة واحدة.

ويثير الكتاب أسئلة وجودية تواجه العقل العربي الساعي نحو الحداثة: في أي عصر نعيش..؟ وهل نعيش حقاً عصر حوار الثقافات والتسامح الذي ينبغي أن يسود بين البشر، واحترام التنوع الخلاق، والمساواة بين الثقافات بحيث لا تكون هناك ثقافة أسمى من الأخرى، ولا دين أفضل من دين؟ أم أننا على مشارف حرب دينية معلنة لا تزيدها وسائل الإعلام الحديثة إلا اشتعالا..؟ وأين ذهبت دعوات الحوار الحضاري والتحالف بين الحضارات..؟ وهل ضاعت في خضم التعصب الديني لجماعات دينية يهودية أو مسيحية وإسلامية تنتشر في كل مكان، أم أن «النفاق» الغربي حول حرية التفكير تكشف عن وجه قبيح للحضارة الغربية الغارقة في أمراضها؟

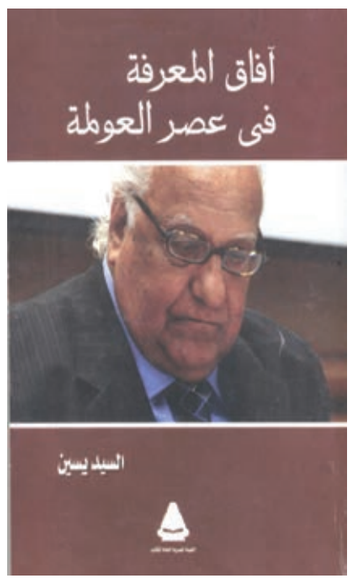

○ غلاف الكتاب